

دراسات في العلوم الإنسانية

٢٩-١، الشتاء ٢٠٢٤/١٤٤٥، صص ٣٠-٣١

ISSN: 2538-2160

<http://aijh.modares.ac.ir>

مقالة محكمة

حقوق متهمي جرائم الإرهاب في ظل مبادئ المحاكمة العادلة؛ دراسة مقارنة

السيّد دُرَيْد الموسوي المجاب^١، ماجد مجّان^{٢*}

١. الأستاذ المساعد بكلية الحقوق، قسم القانون الجنائي وعلم الإجرام بجامعة تربیة مدرّس، طهران، إیران
٢. طالب الدكتوراه بكلية الحقوق، قسم القانون الجنائي وعلم الإجرام بجامعة تربیة مدرّس، طهران، إیران

١٤٠١ / ٩ / ٢٥

١٤٠١ / ٣ / ٢٨

الملخص

معاقبة ومحاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب حق وواجب لكل دولة لأجل ضمان السلام والاستقرار في المجتمع وتؤمن حق الدولة في عقاب كل من يتعدي على نظامها واستقرارها العام. إلا أن هذا الحق مقيد بأصول تدعى أصول المحاكمة العادلة والتي تسعى إلى اتخاذ إجراءات عادلة بحق متهمي جرائم الإرهاب، تضمن كرامتهم وتحميمهم من الدعوى الكيدية والشكوى الانتقامية من جانب، ومن جانب آخر تضمن سيادة القانون ومبدأ الشرعية الإجرائية وحقوق الإنسان. على الرغم من أهمية رعاية أصول المحاكمة العادلة بحق متهمي جرائم الإرهاب والتأكيدات التي أكدتها المواثيق الدولية بضرورة رعايتها وظهور الاتجاه الجديد بضرورة رعايتها، إلا أنه ما يلاحظ مؤخراً بأن التشريعات الداخلية للدول عديدة تفتقر أو ينقصها مبادئ المحاكمة العادلة بحق متهمي جرائم الإرهاب في تشريعاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب وهذه المشكلة كانت سبباً لانتهاكات لا يحمد عقباها. من هنا المنطلق تدرس هذه المقالة بالطريقة التحليلية والوصفية والمقارنة، لتبيّن الأسس النظرية والقانونية التي تحث على ضرورة رعاية أصول المحاكمة العادلة بحق متهمي جرائم الإرهاب وصور المحاكمة العادلة وضماناتها حتى لا يدان متهم بريء ويفلت الجرم الحقيقي من العقاب. توصلت هذه المقالة إلى أن حق الدولة في عقاب مرتكبي جرائم الإرهاب، يقابله واجب عليها وهو رعاية أصول المحاكمة العادلة بحق المتهمين بارتكابها وضرورة الص علية ورعايتها في قوانينها وهذا الحق قائم على أسس نظرية وقانونية على الصعيدين الداخلي والدولي، تفرض ضرورة رعايتها وتوجّب وضع مؤيدات (جزائية، ومدنية وإدارية...) على مخالفتها وتضمن للمتهمين بالرجوع إلى جهة قضائية لضمان حقوقهم في حال نقضها.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، المحاكمة العادلة، متهمي جرائم الإرهاب، مبدأ الشرعية الإجرائية، حقوق الإنسان.

Email: majed20101993m@gmail.com

* الكاتب المسؤول:

1. The Phenomenon of Terrorism

١. المقدمة

تبعد ظاهرة الإرهاب^١ بآنها وليدة اليوم، لكن في الحقيقة جذورها متعددة في أعماق التاريخ وتختلف أشكالها وأهدافها من زمان إلى زمان ومن مكان إلى آخر^(١) ، على الرغم من أن جرم الحرابة في التشريع الإسلامي تشبه جرائم الإرهاب نوعاً ما إلا أنها مختلفة عنها في مفاهيمها وصورها. فالحرابة والإفساد في الأرض جرم حدي وصورها مخصوصة ولها أركان خاصة و مختلفة عن جرائم الإرهاب ولا يمكن إضافة صور مستحدثة عليها لذلك يختلف البغي والحرابة والإفساد في الأرض^(٢) عن جرائم الإرهاب، فجرائم الإرهاب تتعدد صوره وأشكاله وهو في تحول دائم. (علي بور، ١٣٨٩: ١٤٦-١٤١) تعود جذور الإرهاب في العصر المعاصر إلى القرن ١٩ م، وازدادت خطورته ^{مُسْعَافًا}^(٣) مضاعفة في النصف الثاني من القرن ٢٠ م. (سور، ٢٠١٨: ١٣) بعد أحداث ١١ سبتمبر لخالت مسألة التوازن بين المصلحة (مصلحة المجتمع والحفاظ على الأمن) والحق (حق الأفراد بمحاكمة عادلة ورعاية موازين حقوق الإنسان) بشكل كبير وأصبح هناك اتجاه يميل بشدة لترجيح المصلحة على الحق. (بهرام آبادي، ١٣٩٦: ١٥٠) ازداد خطورة جرائم الإرهاب من حيث الكم والكيف خلقت مشاكل كبيرة لا يحمد عقباها على الصعيدين الداخلي والدولي وأجهزة العدالة الجزائية لم تكن مصنونة من هذه الإشكالات. في كل حقبة من الزمن تعاني الدول من ظاهرة الإرهاب، لكن مؤخرًا تحولت هذه الظاهرة من جرائم صغيرة وخاصة بكل دولة إلى جرائم عابرة للざارات، تاركة ورائها آثارًا سيئة عبر شبكات منظمة وقوية من الجانب المالي، والمادي والمعنوي وحتى البشري.

ظاهرة الإرهاب ليست حكراً على ديانة أو منذهب أو طائفية معينة لذلك نعبر عنها بالظاهرة، للدلالة عليها. إحدى التأثيرات الواقعية لظاهرة الإرهاب على القوانين الجزائية، تمثل بظهور القوانين الخاصة بمكافحتها والتي لعبت دوراً لا يستهان به إلى جانب الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي، إلا أنها وضعت أكثر المبادئ والأصول في القوانين الداخلية في حرج وإشكال (كارغرى، ١٣٩١ هـ: ١٦) لكل دولة الحق في عقاب كل شخص من ذنوبه الجريمة إلا أن هذا الحق ليس سيفاً ييد أجهزة العدالة الجزائية يضرب بها حيشما شاء. فهو مقيد بأصول سابقة يأخذها المشرع بعين الاعتبار عند سن التشريعات الجزائية بجانبيه الموضوعي والشكلـي، وعندما تقوم الأجهزة القائمة على ذلك بتطبيقها. أحد هذه الأصول، "الحاكمـة العادلة"^٤ باعتبارها ضمانة كبيرة لحقوق أطراف الدعوى الجزائية ولحقوق الإنسان^٥ وسيادة القانون^٦ في الدولة. فعندما لا تلحظ التشريعـات الجزائية هذه الأصول تخدم

2. Transitional Crime

3. Fair Trial

4. Human Rights

5. The Rule of Law

أنس حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتسبب ضياع حقوق أطراف الدعوى من جملتهم المتهمين بجرائم الإرهاب. أكدت على هذا أى يغفلواّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت في تقرير للأمم المتحدة حول محاكمات الإرهابيين في العراق قائلة: "يشكّل نظام العدالة الجنائية العادل والمنصف عنصراً أساسياً من الحياة الديمقratية، ومفتاحاً لبناء الثقة والشرعية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب محااسبة المسؤولين على الفظائع والجرائم الواسعة نطاق التي ارتكبها بحق الشعب العراقي، ومن المهم جداً أن يشهد الضحايا على تحقيق العدالة. ولكن، في الوقت نفسه، يحق للمتهمين بالحصول على محاكمة عادلة ويجب تطبيق هذه المعايير بكل صرامة." (ohchr.org: 2020)

أكّد أيضاً فاتح عزام، الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط في ندوة عقدت في أسطنبول في عام ٢٠١٢ حول "المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة في سياق مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" على "لضمان الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك تجاه الأشخاص الذين يتشبه بهم بعملي الإرهابي، هو أمر حاسم لضمان أن تدابير مكافحة الإرهاب فعالة، ولاحترام سيادة القانون، وإظهار العدالة". (بدون تاريخ: ohchr.org)

سعت التشريعات الجزائية الخاصة بجرائم الإرهاب مؤخراً إلى سن تشريعات جزائية قاسية بحق المتهمين مبتعدة عن أصول المحاكمة العادلة، وناسية أن هناك أشخاصاً متهمين تحت تأثير الدعوى الكيدية^١ التي تحمل طابع الانتقام، وناسية أيضاً التأكيدات والوثائق الدولية بضرورة رعاية أصول المحاكمة العادلة بخصوص متهمي الإرهاب، حتى لا يدان متهم بريعيه بغير معرفة من العقاب مجرم حقيقي ارتكف الفعل الإجرامي. قد يكون الشخص المتهم مساهماً بهذا الجرم تحت تأثير عوامل تمعّن أو ترفع أو تخفف المسؤلية الجزائية عنه، وبحرونه من أصول المحاكمة العادلة يسبب في إضاعة نصيبيه من أثبات هذه العوامل. تعسف الدول في نقض حقوق متهمي الإرهاب، يؤدي إلى دفع الإرهابيين إلى الشدة في ارتكاب جرائمهم. (ODIHR, 2013: 71) من خصائص السياسة الجنائية الاستبدادية المتسلط^٢ أو الأمنية^٣ بخصوص مكافحة الإرهاب، إغفال وحرمان متهمي الإرهاب من المحاكمة العادلة. (دلاس ماري، ٢٦٥ هـ/١٣٩٨: ش)

انتشار هذه السياسات يؤثر على عمل أجهزة العدالة ويشكل لديهم اعتقاد خاطئ بأن كل متهم هو فاعل للجريمة وليس متهم، قبل صدور الحكم البات وعلى هذا الاعتقاد يتم التعامل معهم. تأثير القوانين الداخلية بنظرية التحمل الصفر أدى بhem إلى نسف معايير حقوق الإنسان والمواطنين. (سليفاني ميمندى والآخرون، ٣١: ١٣٩٩) وقد قال فاتح عزام الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط أيضاً جملة تحمل في طياتها معانٍ

-
1. Malicious Prosecution
 2. Totalitarian policy model
 3. Security Policy

عظيمة وهي^١ تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان لا يتعارضان، بل هما متكاملان ويعززان بعضهما بعضاً". (بدون تاريخ: ohchr.org)

ل لكن اتجهت أغلب التشريعات الجزائية بالتجاه الشعوبية^٢ والتي تطالب بإزالة أقصى العقوبات بدون احترام حقوق متهمي الإرهاب في مبادئ المحاكمة العادلة؛ تعني الشعوبية الجزائية بسن وتطبيق تشريعات جنائية طبق مطالب عامة الناس بقصد إرضائهم وإن كان لها تبعات سيئة وبدون رعاية الأصول العلمية والعملية (فرجيها ومقدسي، هـ.ش: ١٣٩٠) (٦) أوينادي بضرورة حberman مرتكبيها من المحاكمة العادلة، وينبع اعتقادهم من أن هؤلاء، أشخاص "ارتکبوا جرائم مضرة وخطرة على المجتمع والأفراد وبارتكابهم هذا، ليسوا جديرون بأن تحترم حقوقهم الأساسية.

(١) Newhouse&DeMarco, 2018: هذا الإتجاه يخالف الأسس التي تبني عليه قواعد أصول المحاكمات الجزائية في إيجاد التوازن بين أطراف الدعوى الجزائية وحماية المتهم من أن يتعرض لكرامتته، ومكانته الاجتماعية، وحياته، وعمله وحياته للخطر. الانتقاد البارز الموجه للقوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب بأنها لم توضع وفقاً للحاجات والضرورات ولكن أرادت أغلب الدول بعد أحداث ١١ سبتمبر في أمريكا أن تتعاون وتعاطف مع تلك الدولة لإصدار التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب فاكتسبت الصبغة السياسية أكثر من أنها قانونية وأي قانون جزائي يعرض الحقوق والحريات للخطر يعتبر استبداً حتى يثبت بأنه لازم وضروري. (Albrecht et al, 2007: 15)

السؤال الأساسي: هل من الممكن حberman متهمي الإرهاب من حقوق بمحاكمة عادلة باعتبارهم متهمين بجرائم خطيرة مختلفة بكيان الدولة و المجتمع أم هناك أساساً قانونية ونظيرية توجب على المشرعين ضرورة حماية هذا الحق؟ من هذا نسعى بطريقة تحليلية ووصفية ومقارنة لبيان مفهوم المحاكمة العادلة بحقهم وضورها وأهميتها، وأسسها النظرية والقانونية، وصورها ولؤلؤيات التي تتربى على عدم رعيتها. ساعينا بتسلیط الضوء على التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب لبعض الدول للوصول إلى إتجاه يحترم هذه الحقوق ويراعيها.

٢. مفاهيم البحث

المتهم هو الشخص الذي تثور ضده شبهة ارتكاب الجريمة ولا تزال الإجراءات الجزائية قائمة بحقه. أما الحكم علىه فهو الذي يتم إدانته بحكم قضائي ملزم وبهذا الحكم تقضي الإجراءات الجنائية. (سالم، ١٩٩٠: ٨٦) عموماً المتهم هو الشخص الذي يتم رفع الدعوى الجزائية بمواجهته ويكتسب هذه الصفة منذ اللحظة الأولى لتحريك الدعوى الجزائية بمواجهته. (عثمان، ١٩٩١: ٣٧١) أما المتهم بجرائم الإرهاب فيطلق على الشخص المتهم بارتكاب جريمة الإرهاب^(٤)

1. Populism

أو المتهم بالمساهمة بهذه الجريمة بأي شكل من الأشكال. صعوبة تحديد المتهم بجرائم الإرهاب بشكل دقيق ناشئ عن عدم وجود معيار دقيق وقاطع يساهم في تمييز جرائم الإرهاب عن الجرائم المشابهة له^(٢). على الرغم من تعدد التعريفات التي عرفت جرائم الإرهاب إلا أنه هناك دريلات وأبحاثاً عدة تؤكد صعوبة بيان تعريف جامع ومانع له و هناك آراء مختلفة على الصعيد الداخلي والدولي بخصوص تعريف جرائم الإرهاب. فالإرهابي هو شخص من وجهة نظر شخص ما هو إرهابي و من وجهة نظر شخص آخر يعتبر طالباً للحرية. في هذه المقالة لسنا بقصد تعريف هذا الجرم فهذا الأمر خارج عن موضوع البحث.

اما رعاية مبادئ المحاكمة العادلة فكانت محط اهتمام بشكل غير مباشر في الشريعات القديمة مثل شريعة حمورابي والشريعات اليونانية والرومانية وغيره (جذت مكان، ١٣٩٦هـ.ش: ٢٧)؛ لكن مصطلح المحاكمة العادلة يعتبر مفهوماً جديداً بالنسبة للمفاهيم القانونية الأخرى. في عام ١٩٤٨ بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تم التأكيد عليه كحق من حقوق الإنسان. (S. Namakula, 2014: 74) وتم التأكيد عليه في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦م. المادة ١٤ من العهد أكد عليه وبالتفصيل بالمادة يمكن القول بأن المحاكمة العادلة هي «مجموعة المبادئ والحقوق الأساسية التي يجب أن تحظى بها أطراف الدعوى وأجهزة العدالة الجزائية بجميع مراحل الدعوى من ابتدائها وحتى انقضائها». تطرق العديد من الفقهاء إلى تعريفه وتعددت تعريفاته ويعود تعداده إلى تعدد صوره^(٣). هذا المصطلح يحمل في طياته كل ما يرمي إلى تحقيق المحاكمة العادلة، من ابتداء الدعوى إلى انتهاءها، كما في الجدول التالي:

الأصول المشتركة في المراحل السابقة	مرحلة بعد المحاكمة (منذ صدور الحكم البات و حتى زوال الآثار)	مرحلة المحاكمة (منذ انتهاء التحقيقات و حتى صدور الحكم البات)	مرحلة قبل المحاكمة (التحقيقات الأولية والابتدائية)
١. حق اختيار محامي الدفاع والمشاور القانوني. ٢. حق تعين مترجم للأشخاص الذين لا يجيدون اللغة. ٣. منع التعذيب والمعاملة المهينة ورعاية الكرامة الإنسانية. ٤. حق التواصل مع ذويهم ومعرفة مكان حجزهم مع رعاية	١. الحق في إعادة الاعتبار. ٢. الحق في إعادة المحاكمة إذا توافرت شروطها. ٣. منع المحاكمة المجددة. ٤. الحق في إعادة التأهيل والإصلاح.	١. قانونية المحاكمة والمحكمة. ٢. المساواة بين الأشخاص أمام القانون والمحكمة. ٣. تضمين حق اختيار محامي الدفاع. ٤. المحاكمة خلال مدة معقولة طبقاً لظروف القضية وملايساتها.	١. إعلام وضمان للمتهم باختيار محامي الدفاع والاستفادة من المشاور القانوني. ٢. تعين مترجم للأشخاص الذين لا يجيدون اللغة الرسمية. ٣. إعلام وتفهيم للمتهم بالتهمة المنسوبة إليه باللغة التي يفهمها. ٤. إعلام المتهم بالتهمة وأن

الأصول المشتركة في المراحل السابقة	مرحلة بعد المحاكمة (منذ صدور الحكم البات و حتى زوال الآثار)	مرحلة المحاكمة (منذ انتهاء التحقيقات وحتى صدور الحكم البات)	مرحلة قبل المحاكمة (التحقيقات الأولية والابتدائية)
<p>الضرورات التي تقتضيها تلك الجرائم.</p> <p>٥. حق التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء القضائية.</p> <p>٦. تضمين حق الاعتراض والاستئناف والنقض.</p>		<p>٧. ضمان حق المتهم في الاستئناف والاعتراض والنقض.</p> <p>٨. فحص الأدلة وموازنتها بدقة.</p> <p>٩. أن يكون الحكم مبنياً على أدلة قطعية ويقينية.</p> <p>١٠. رعاية افتراض البراءة ومؤلفاً لها.</p>	<p> تكون مبنية على أدلة غير قابلة للشك.</p> <p>٥. رعاية افتراض البراءة ومؤلفاً لها.</p> <p>٦. رعاية حق المتهم بالسكت.</p> <p>٧. ضمان حق المتهم في المطالبة بتعويضه عن الأخطاء القضائية.</p> <p>٨. إخبار ذويه أو سفارة دولته بمكان وزمان الاحتياز منذ اللحظات الأولى.</p>

٣. الأسس النظرية والقانونية للحق في محاكمة عادلة

للموضوعات الحقيقة وما ينطوي تحت لوائهما، دعائم تعطيها القوة وتبرزها إلى عالم القانون وتشكل حماية لها. فالمحاكمة العادلة دعائمها أسس نظرية وقانونية تقوم عليها.

٣-١. الأسس النظرية

المحاكمة العادلة ضمانة للكرامة الإنسانية. الكرامة الإنسانية تتسم بالأصالة وهذا ما أكدت عليه مختلف الشرائع ومنها الشريعة الإسلامية^(٤)، ووفقاً للشرع الإسلامي حقوق الإنسان تتبع أصلاً من العقيدة. (السامرائي، ٢٠٠٢: ١٢) فالكرامة الإنسانية نابعة من ذات الإنسان وبارتکابه الجرعة لا يمكن حرمانه من كرامته الذاتية التي تتبع من ذاته. (حبيب زاده، ١٣٩١: ٢٨٣) جاءت آيات عديدة في القرآن الكريم^(٥) تؤكد عليها أيضاً . فافتراض البراءة وما يتبعها من حسن النية والابتعاد عن المسائل التي تخديش اعتقاد الأشخاص وضوره احترام الكرامة الذاتية للإنسان، من الدعائم النظرية التي توجب رعاية أصول المحاكمة العادلة بحق متهمي جرائم الإرهاب. فالأسس النظرية تشكل المحرر الأساس

لاحترام حق متهمي جرائم الإرهاب في محاكمة عادلة. من هذه الأسس "افتراض البراءة"^١ وتعني بأن المتهم بريء حتى يصدر حكم قضائي بات وفق أدلة قطعية ويقينية. (عقيدة والدهشان، ٢٠٠٥: ٢٣٤) يسعى هذا الافتراض إلى تثبيت دعامتين أساستين هما اجتناب محاكمة وإدانة الأبرياء، وسيادة القانون عن طريق توجيه الاتهام وفق أدلة محكمة وقوية. فمن طريق تأمين هاتين الدعامتين يتفرع عنهما التزام الدولة بأن يكون لديها نظام للعدالة الجنائية تسعى جاهدة للتقليل من مخاطر إدانة الأبرياء. (Stumerk, 2011: 28) بألا يكون ضعف أجهزة العدالة الجزائية سبباً في قلب افتراض البراءة.

فالمتهم يستفيد من افتراض البراءة طيلة مدة الإجراءات الجنائية ولا تتبع منه إلا بحكم الإدانة. (سالم، ١٩٩٠: ٨٦) لهذا متهمو الإرهاب وإن اتّهموا بارتكاب أشد الجرائم خطورة، إلا أنهم يستظلون تحت ظل افتراض البراءة كضمانة قوية للحفاظ عليهم من نقص أجهزة العدالة الجنائية أثناء مراحل الدعوى الجزائية ولا يجوز أن يؤخذ المتهم بغيره غيره إلا وهي نقص وعدم رعاية أجهزة العدالة الجزائية لأصول المحاكمة العادلة. من الضروري القول بأنه ليس هناك أي فرق بين المتهمين بالإرهاب والجرائم الأخرى فجميع الجرائم توجب رعاية الأصول العادلة تحت طائلة عدم مشروعية الإجراءات والتحقيقات المتخذة. (كهنداني ورضوي فرد، ١٣٩٩: ١٥٩)النفترض أن شخصاً اتّم بارتكاب جرائم الإرهاب بناء على أدلة واهية من قبل ضعاف النفوس بغرض الانتقام أو الكراهية أو أي دافع آخر، في ظل نظام من أنظمة العدالة الجزائية والتي لا تكتثر بأصول المحاكمة العادلة، أي أنها وضعت المتهم بوضعية لا يستطيع الدفاع عن نفسه وقلبت فرض البراءة إلى فرض الإجرام. النتيجة من البداية مسلمة، بأن المتهم على الرغم من عدم ارتكابه أو مسانته بهذا الجرم بسبب حرمانه من هذه الحقوق سيدان بارتكاب الجرم. هذا ينافي أصل البراءة والعقل والمنطق السليم، وينكر كفاح القانون الجنائي عبر السنين للتوصيل إلى قانون يثبت دعائم العدالة الجنائية ومحترمها. فشلاً صرّح رئيس جنایات الكرخ بالعراق القاضي سعد محمد عبد الكريم بأن "الكثير من هذه الدعوى الكيدية قد تكون عداوة شخصية مع المشكو منه سواء كانت متعلقة بمال أو المصالح الأخرى أو نتيجة ضغينة والكثير من الدعوى التي تحتوي لعبارات كاذبة منها ما يتعلق بالخطف والإرهاب وحيازة الأسلحة والمواد المتفجرة وعند إلقاء القبض على الشخص الذي أتّم بإحدى الدعوى لا يمكن إطلاق سراحه حتى تثبت براءته، وهذه تشكل معضلة كون من ألقى القبض عليه متهمًا والمخبر أحضر شهوداً واحتلّق أدلة مادية فمحكمة التحقيق مضطرة أمام اتخاذ الإجراءات باعتبار المشتكى قدم الشهود أو غيرها من الأدلة. (محمد، ٢٠١٩: hjc.iq)

1. Presumption of Innocence

من الأسس المترفرعة عن أصل البراءة، أصل حسن النية^١ في الإجراءات الجزائية. الأصل في المحاكمات وجود حسن النية وعلى من يدعى عكسها عليه إثباته (الموسوي الجاب وحبيب زاده، ١٣٩٩: ١١٧)؛ يقتضي هذا الأصل بأن متهمي جرائم الإرهاب في مرحلة الاتهام لم تثبت سوء نيتهم لذلك من الضوري أن يتمتعوا بأصول المحاكمة العادلة وعلى من يدعى ارتکابهم للجريمة إثباتها. يقتضي أيضاً بأن يقوم متصدci أجهزة العدالة الجزائية بهم مهامهم بحسن نية، بدون أي شائبة ناشئة عن عوامل شخصية أو خارجية أو ذهنية غير صحيحة، تجعل حيادهم واستقلالهم في معرض النقد والاتهام. فهناك واجب على المحكمة بأن تدقق فيما إذا كان متصدci إنفاذ القانون قد قاموا بعملهم بحسن نية وبدون أي نية سيئة أو دوافع شريرة أي "بأيدي نظيفة"^٢. (Stephanie A. Jirard, D, 2020: 24) كما نعلم بأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم سوى القانون. لكن قد يتعرض القاضي أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد أقربائه أو جيرانه لجريمة الإرهاب وعندما يتولى القاضي نفسه أو أحد أعضاء النيابة العامة قضية ما، من الضوري أن يعمل بحسن نية وبجذارة بدون الاعتماد على تأثيره من الموضوع الحاصل في الخارج والعواطف والمشاعر. فاستقلال القضاء وحيادهم من الناحية الشخصية والموضوعية، دعامة أساسية للمحاكمة العادلة بخصوص متهمي جرائم الإرهاب.

(Stefan Sottiaux, 2008: 332-333)

تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تشكيل الاعتقاد الخاطئ لدى متصدci أجهزة العدالة الجزائية وتحل محل حكمائهم غير منصفة وتنقض أصل حسن النية لهذا يقتضي عدم حرمان المتهم من حقوقه بناء على اعتقاد غير منصف تأثرت به أجهزة العدالة الجزائية تحت تأثير أي عامل من العوامل الداخلية بال موضوع. فواحد عليهم أن يلتزموا بالحياد والاستقلالية بعيداً عما تصنعه وسائل الإعلام. (سرور، ٢٠١٦: ١٩٩) كل باحث حول موضوع التوازن بين أمن المجتمع وحقوق الإنسان سيواجه أمرين؛ الأمر الأول هو وجود مطالبة سياسية لإقامة التوازن بين حفظ أمن المجتمع وحقوق الإنسان والأمر الثاني سيواجه في عناوين الصحف بالطالة بالتنازل عن حقوق الإنسان وإعطاء الأرجحية للأمن المجتمع. (Lazarus et al, 2007: 1)

٣. الأسس القانونية (الدولية والداخلية)

هناك أسس قانونية طرحت في المعايير والمعايير الدولية والقوانين الداخلية للدول، توجب رعاية أصول المحاكمة العادلة بحق متهمي جرائم الإرهاب. فمعايير حقوق الإنسان الدولية تعد موانع مشروعة وضرورية تمنع انحراف المشرعين عن معايير حقوق الإنسان والمحاكمة العادلة وتحدد من صلاحياتهم المطلقة في مجال مكافحة الإرهاب. (زمان، ١٣٨٤:

-
1. Good Faith
 2. With Clean Hands

(٤٣) حيث أكد ميثاق الإعلام العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ على ضرورة تعزيز� احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، والالتزام بالعمل من أجل الحفاظ عليها. نصت المادة العاشرة منه بأنـه "لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعليناً ، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أي حمـة جـازـية تـوجـهـ إـلـيـهـ" ما يـهـمـنـاـ فيـ هـذـهـ المـادـةـ التـأـكـيدـ عـلـىـ الـحـاكـمـةـ بـشـكـلـ مـنـصـفـ بـأـيـ حـمـةـ جـازـيةـ تـوجـهـ لـلـأـشـخـاصـ. أـكـدـتـ الفـقـرـةـ الـأـوـلـىـ مـنـ الـمـادـةـ ١ـ أـيـضـاـ عـلـىـ أـنـ كـلـ شـخـصـ مـتـهمـ بـجـرمـ يـعـتـبرـ بـرـيـطاـ إـلـىـ أـنـ يـثـبـتـ اـرـتكـابـهـ لـهـ قـانـونـاـ فـيـ حـاكـمـةـ عـلـىـنـاـ تـكـوـنـ قـدـ وـفـرـتـ لـهـ فـيـهاـ جـمـيعـ الـضـمـنـاتـ الـلـازـمـةـ لـلـدـافـعـ عـنـ نـفـسـهـ". هذه المـوـادـ تـضـمـنـ لـلـمـتـهمـ مـبـدـأـ الـمـساـواـةـ بـأـنـ جـمـيعـ الـأـفـرـادـ مـتـساـوـونـ فـيـ الـحـقـوقـ وـالـوـاجـبـاتـ وـتـضـمـنـ حـقـ الـمـتـهمـ فـيـ الدـافـعـ عـنـ نـفـسـهـ. (الطـروـنـةـ، ٢٠١٧: ٨٦ وـ ٨٤) يـلاحظـ بـأـنـهـ لـاـ يـوـجـدـ إـسـتـشـائـ بـجـيـزـ حـرـمانـ بـعـضـ الـأـشـخـاصـ مـنـ هـذـهـ الـحـقـوقـ، حـسـبـ نوعـيـةـ جـرمـهـ. فـحـرـمانـ مـتـهمـيـ جـرـائمـ الـإـرـهـابـ مـنـ الـحـاكـمـةـ الـعـادـلـةـ نـقـيـضـ الـإـعـلـانـ الـعـالـمـيـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ. فـيـ سـبـتمـبرـ/ـأـيلـولـ ٢٠٠٦ـ، تـبـنـتـ الـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ إـسـتـراتـيـجـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـمـلـكـافـحةـ الـإـرـهـابـ،ـ وـهـيـ إـحـدـيـ الصـكـوكـ الـقـانـونـيـ الـعـالـمـيـ ذاتـ الـصـلـةـ بـمـكـافـحةـ الـإـرـهـابـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ الـتـيـ جـرـتـ صـيـاغـتهاـ وـتـبـنيـهاـ تـحـتـ مـظـلـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـحـكـومـيـةـ الـدـولـيـةـ الـمـتـصـلـةـ بـهـاـ. وـتـؤـكـدـ عـلـىـ أـنـ "ـالـعـمـادـ الـأـسـاسـيـ لـكـافـحـانـاـ الـمـشـتـرـكـ ضـدـ الـإـرـهـابـ هوـ اـحـتـرـامـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ وـسـيـادـةـ الـقـانـونـ. وـلـذـاـ مـنـ الـوـاجـبـ أـنـ يـكـوـنـ تعـزـيزـ الـبـنـيـانـ الـقـانـونـيـ الـسـوـليـ،ـ الـذـيـ نـنـاضـلـ فـيـ إـطـارـهـ مـلـعـ إـرـهـابـ وـمـكـافـحتـهـ،ـ أـولـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـنـاـ...ـ"ـ (ـالـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ،ـ ٢٠٠٦ـ:ـ ٢ـ وـ ٨ـ)ـ (ـun.orgـ)

أـكـدـتـ المـادـةـ ١٤ـ مـنـ الـعـهـدـ الـدـوـلـيـ الـخـاصـ بـالـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ عـلـىـ ضـرـورـةـ رـعـایـةـ أـصـوـلـ الـحـاكـمـةـ الـعـادـلـةـ وـذـكـرـتـ عـدـدـاـ مـنـ الـحـقـوقـ الـتـيـ تـضـمـنـهـاـ وـتـحـقـقـهـاـ. طـبـقـ الفـقـرـةـ الـأـوـلـىـ مـنـ المـادـةـ الـثـانـيـةـ لـلـعـهـدـ الـدـوـلـيـ الـخـاصـ بـالـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ أـنـ تـتـعـهـدـ كـلـ دـوـلـ طـرـفـ بـجـهـاـ الـعـهـدـ بـاـحـتـرـامـ الـحـقـوقـ الـمـعـتـرـفـ بـهـاـ فـيـ بـدـونـ أـيـ تـميـزـ لـأـيـ سـبـبـ كـانـ. طـبـقـ الفـقـرـةـ الـثـانـيـةـ مـنـهـاـ أـنـ تـتـخـذـ التـدـابـيرـ تـشـرـيعـيـةـ وـغـيـرـ التـشـرـيعـيـةـ لـضـمـانـ اـحـتـرـامـ هـذـهـ الـحـقـوقـ. هـنـاكـ حـقـوقـ أـخـرىـ ذـكـرـتـ فـيـ الـعـهـدـ تـعدـ ضـمـانـةـ لـلـحـاكـمـةـ الـعـادـلـةـ وـلـوـ بـشـكـلـ غـيـرـ مـباـشـرـ. فـهـنـاكـ وـاجـبـ عـلـىـ الـدـوـلـ الـطـرـفـ بـأـنـ تـكـفـلـ أـصـوـلـ الـحـاكـمـةـ الـعـادـلـةـ بـحـقـ مـتـهمـيـ جـرـائمـ الـإـرـهـابـ وـفـيـ حـالـ نـفـضـهـاـ لـهـاـ تـعدـ مـخـالـفـةـ لـلـعـهـدـ الـدـوـلـيـ الـخـاصـ بـالـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ.

إـسـتـراتـيـجـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـمـلـكـافـحةـ الـإـرـهـابـ فـيـ شـكـلـ قـرـارـ وـخـطـةـ عـمـلـ (ـA/RES/60/288ـ)،ـ تمـ اـعـتـمـادـهـاـ فـيـ ٨ـ سـبـتمـبرـ/ـأـيلـولـ ٢٠٠٦ـ،ـ يـؤـكـدـ عـدـمـ مـعـارـضـةـ تـدـابـيرـ مـكـافـحةـ الـإـرـهـابـ وـاحـتـرـامـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ،ـ وـيـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ التـدـابـيرـ مـتـسـقـةـ مـعـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ.ـ (ـالـمـرـجـعـ السـابـقـ).ـ يـعـدـ قـرـارـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ١٥٨ـ/ـ٦٠ـ الـجـرـ الأـسـاسـ لـحـمـاـيـةـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ وـحـرـياتـ الـأـسـاسـيـةـ فـيـ سـيـاقـ مـكـافـحةـ الـإـرـهـابـ إـذـ بـيـنـ هـذـاـ القـرـارـ بـأـنـ الـإـرـهـابـ يـقـوـضـ حـقـوقـ

الإنسان وحرياته الأساسية والديمقراطية، والمجتمعات الديمقراطية لايجوز لها التشبه بتلك المجموعات في إنكارها لحقوق الإنسان.

بالإضافة لذلك جاءت في الاتفاقيات الدولية الخاصة بجرائم الإرهاب بضوره رعاية قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكل الالتزامات الدولية بحق متهمي الإرهاب. سندرك بعضًا من هذه الاتفاقيات والتأكيدات التي جاءت فيها.

١٤. أكدت المادة ٧ و ١٤ من الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بال مقابل سنة ١٩٩٧م على عدة ضمانت للمحكمة العادلة أولاً: المعاملة المنصفة وتحمل في طياتها عدة حقوق منها منع التعذيب وأخذ الاعتراف القسري والضغط المعنوي والمادي على المتهم بالإرهاب وغيره. ثانياً: رعاية كافة الضمانت التي تؤكد عليه أحکام القانون الدولي وخاصة أحکام القانون الدولي الإنساني. ثالثاً: في حال كان الشخص الذي يدعى بأنه ارتكب جريمة في دولة أخرى إذا اقتنعت الدولة طبقاً للظروف والأحوال الموجودة تقوم باحتجازه. رابعاً: الإسراع بإبلاغ مثل الدولة التي ينتمي إليها الفرد وإذا كان عديم الجنسية؛ الدولة التي كان يقطنها. خامساً: على مثل الدولة إبلاغه وتفهيمه بحقوقه. سادساً: حق زيارته من قبل لجنة الصليب الأحمر.

٢. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة ١٩٩٩م. أكدت الاتفاقية في مادتها التاسعة على صور عدالة المحاكمة العادلة. أولاً: إذا كان الشخص الذي يدعى بأنه ارتكب الجريمة المنسوبة إليها في هذه الاتفاقية وهو في دولة أخرى تقوم باحتيازه إذا اقتضت الدولة طبقاً للظروف والأحوال الموجودة. ثانياً: له الحق بأن يقوم بنفسه بلا إبطاء بإبلاغ مثل الدولة التي ينتهي إليها وإذا كان عديم الجنسية؛ بإبلاغ الدولة التي كان يقطنها. ثالثاً: أن يزوره مثل الدولة وإبلاغه بحقوقه. رابعاً: لأي دولة تقررت ولائيتها القضائية لها الحق في دعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الاتصال بمترتكب الجريمة المفترض زيارته. أكدت المادة ١٧ على أنه "تكفل لأي شخص بوضع قيد الاحتجاز أو تتخذ بشأنه أي إجراءات أخرى أو تقام عليه الدعوى عملاً بهذه الاتفاقية معاملة منصفة وجميع الحقوق والضمادات طبقاً لتشريعات الدولة التي يوجد ذلك الشخص في إقليمها وأحكام القانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان" نصت المادة ٢١ على أنه "لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يضر بالحقوق والالتزامات والمسؤوليات الأخرى للدول والأفراد بوجوب القانون الدولي، ولاسيما أغراض ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة". فـالاتفاقية أكدت على المعاملة المنصفة وعلى أحكام القانون الدولي عامة وأحكام حقوق الإنسان خاصة.

٣. الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي ٢٠٠٥م. أكدت في مادتها العاشرة على عدة صور

للمحاكمة العادلة. أولاً : إذا كان الشخص الذي يدعى بأنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وهو في دولة أخرى تقوم باحتجازه إذا اقتنعت الدولة طبقاً للظروف والأحوال الموجودة. ثانياً : له الحق بأن يقوم بنفسه بإطاء بإبلاغ مثل الدولة التي ينتمي إليها أو الدولة التي يحق لها حماية هذا الشخص وإذا كان عدم الجنسية، أن يقوم بإبلاغ الدولة التي كان يقطنها. ثالثاً : أن يزوره مثل الدولة وأن يقوم بإبلاغه بحقوقه. رابعاً : لأي دولة تقررت ولايتها القضائية، الحق في دعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الاتصال بمرتكب الجريمة المفترض زيارته. أكدت المادة ١٢ على ضرورة المعاملة المنصفة بحق الشخص الذي يوضع قيد التحفظ أو يتخد بحقه أي تدابير أو تقام عليه الدعوى مع مراعاة أحكام القانون الدولي الواجب التطبيق عامة والقانون الدولي الإنساني خاصة.

على الصعيد الداخلي للدول، تنص أغلب الدساتير على افتراض البراءة باعتباره مبدأً دستورياً وضرورة حماية ورعاية الضمانات القانونية التي تدعمه ويتربّ على عدم مراعاتها نقض الدستور باعتبارها أعلى مرتبة من القانون العادي. فالدستور تلتزم به جميع السلطات بالدولة وبعد القانون الأساسي. (سور، ٢٠٠٠: ٢٢) هناك خرج قوي ي證明 على أزدواجية النص على مبدأ أصل البراءة في الدستور والقانون العادي ليؤكد على أهمية هذا الأصل وهيمنته على القانون الجنائي الشكلي والموضوعي. (منطاوي، ٢٠١٥: ٣٦-٣٧) تعدد أصول المحاكمة العادلة ضمانة لتدعم هذا الافتراض، فعندما يعتري عمل المشرع والسلطات الأخرى النقص في رعاية افتراض البراءة، يكون بفعله قد نقض افتراض البراءة.

٤. صور الحق في محاكمة عادلة لمتهمي جرائم الإرهاب

تتعدد صور المحاكمة العادلة التي نادت بها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وغيره. يعد مبدأ المساواة أمام المحاكم ضمانة للمحاكمة العادلة لأن تلتزم المحكمة بالتساوي بين المتهمين وعدم تقسيمهم بناء على التهمة المتهمين بما ومن هذا ليس هناك أساس للتفرقة في العاملة بين المتهم الإرهابي وغيرهم. (صابر، ١٣٩٤: ١٧٧) لهذا تطبق صور المحاكمة العادلة بحق متهمي الإرهاب كما يطبق بحق الجرائم الأخرى. مثلاً جاء في المادة ٢٣ من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ م. الليبي بشأن مكافحة الإرهاب يؤكد نوعاً ما على المساواة بين المتهمين العاديين وجرائم الإرهاب كأصل عام بخصوص جمع الاستدلالات والتحقيق. وجاء أيضاً في المادة الثانية إصدار من قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ م. بإصدار قانون مكافحة الإرهاب القطري "لا تخال أحکام القانون المرفق بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي تكون الدولة طرفاً فيها....". نصت في المادة ٢٨ على تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وذكرت في الفقرة ٢ من المادة ٢٩ إحدى اختصاصاتها" العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المنعية بمكافحة الإرهاب والتي

انضمت إليها الدولة أو صادقت عليها".

للتهم الحق بالصمت ويعني بأن للمتهم الحرية في الإجابة أو عدم الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه ولا يجوز حل المتهم بطريق الإجبار أو التعذيب على الإجابة عليها. (أبوالعینين، ٢٠١٠: ٤٥) ولا يجوز للقاضي بأن يستغل حرية في الاقتناع ويتحلّم سكوت المتهم في داخله دليلاً لارتكابه الجريمة فيما بعد. (الحلاوي، ٢٠١٧: ٧٦) لهذا إجبار المتهم بجرائم الإرهاب على الاعتراف بارتكاب الجريمة أو اتخاذ صمته قرينة على ارتكابه الجريمة مخالفة لأصول المحاكمة العادلة. حتى يتمكن المتهم من الدفاع عن نفسه وإثبات البراءة يجب إخراطه بطبيعة التهمة المسندة إليه وأسبابها وباللغة التي يدركها. (سرور، ٢٠١٦: ١٠٣١) جاءت في المادة ٤١ من قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٥م. بأنه "يلغى مأمور الضبط القضائي كل من يتحفظ عليه وفقاً للمادة (٤٠) من هذا القانون بأسباب ذلكر.....".

من ضرورات المحكمة العادلة تمكين المتهم من حق الدفاع عن نفسه بالأصل أو بالوكالة. (الجوهري، ٢٠١٥)؛
٢٩٠ لهذا من حق المتهم بالجرائم الإرهابية توكيل محامي وتحية الشروط المناسبة لاختياره. جاء في نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله السعودي لعام ٢٠١٧م. في المادة ٢١ "دون إخلال بحق المتهم من الاستعانتة بمحام أو وكيل للدفاع عنه، للنيابة العامة- في مرحلة التحقيق - تقييد هذا الحق متنى ما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك." جاءت في المادة ٤١ من قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم ٩٤ لعام ٢٠١٥م. بأنه "... ويكون له حق الاتصال من يرى بإبلاغه من ذويه بما وقع والاستعانتة بمحام، وذلك دون الإخلال بمصلحة الاستدلال".

يعد أيضاً من ضمانات المحاكمة العادلة سرعة الفصل بالدعوى وفقاً لملة زمنية معقولة تابعة لنوع القضية وظروفها وحجمها ومدى تعقيدها مع رعاية ضمانات حق الدفاع للمتهم. (القضائي، ٢٠٠٨: ٦٢) فلا يجوز لأجهزة العدالة الجرائمية أن تتسبب بإبطال التحقيقات بحق المتهم بجرائم الإرهاب بدون أساس معقول مثلاً في قانون مكافحة الإرهاب الإنكليزي يستطيع وزير الداخلية اعتقال الأشخاص لمدة غير معينة وفقاً للشواهد الموجودة هناك يصل مدة الاعتقال ثلاث سنوات وهذا يخالف المدة المعقولة التي جاءت في أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. (مودن زاد كان وأخرون، ١٣٩٧: ٥٦) جاء في القانون التونسي قانون أساسي عدد ٢٦، ٧ أوت لسنة ٢٠١٥ م. المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال في الفصل ٣٩ "على مأمورى الضابطة العدلية إعلام وكيل الجمهورية الراجعين إليه بالنظر فوراً بالجرائم الإرهابية التي يلulis لهم العلم بها. ولا يمكنهم الاحتفاظ بذى الشبهة مدة تتجاوز خمسة أيام...". حدد القانون الإماراني في المادة ٤٩ من قانون مكافحة الإرهاب رقم ٧ لعام ٢٠١٤ م. مدة الحبس الاحتياطي بخصوص متهمي جرائم الإرهاب ولم يجعل هذه المدة مفتوحة. إذ حددتها بـ ٤ أيامً بأمر من النيابة إلا أنه قيد هذا التمديد بأمر المحكمة

أي جعل فيها رقابة قضائية على صلاحية النيابة العامة وقيدها موافقة المحكمة وألا تتجاوز مدة التمديد ثلاثة أشهر. حددت المادة ٤٩ مدة الحبس الاحتياطي من قبل النيابة بـ ٤١ يوماً قابلة للتمديد بأمر المحكمة على ألا تتجاوز مده ٣ أشهر.

إبلاغ ذوي متهمي جرائم الإرهاب بمكان وزمان الاعتقال من صور المحاكمة العادلة. في بعض الأحيان يتم إخفاء مكان المتهمين وأهالي المتهمين يعانون سنوات طويلة بمعرفة أماكنهم. في نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتقويله السعودي عام ٢٠١٧م. في المادة العشرين أكدت على هذا الحق بضرورة الاتصال بذوي المتهم وإمكانية منع الاتصال بذويه لمدة لا تزيد على ٩٠ يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق. جاءت في المادة ٤١ من قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم ٩٤ لعام ٢٠١٥م. بأنه يحق للمتهم إبلاغ ذويه بما وقع مع عدم الإخلال بمصلحة الاستدلال.

قانونية المحكمة أي أن تكون المحكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً من هذا لا يجوز القيام بالإجراءات الجنائية بأماكن لا يمكن أن تطلق عليه "محكمة" كالمحاكم الميدانية وغيرها. توقع العقوبة من غير إتباع الإجراءات الجنائية وفق القانون يسبب استبداد الدولة بحرية المواطنين ويعرض الأفراد الأبرياء للخطر (حسني، ٦: ٢٠١١) ولا يتعارض مع قانونية المحكمة إذا استدعت الضرورة إجراء المحاكمة سرياً في محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً. جاء في الفصل ٧٣ من القانون التونسي قانون أساسي عدد ٢٦،٧ أواط لسنة ٢٠١٥م. المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال بأنه يمكن لقاضي التحقيق أو رئيس المحكمة انعقاد الجلسة بغير مكانها المعتاد أو عقد الجلسات سرية في حالات الضرورة أو الخطر الملم مع ضمان حقوق الدفاع.

بعد التقاضي على درجتين أيضاً الركيزة الأساسية للمحاكمة العادلة وحرمان المتهم منها يتعارض مع حقه في محاكمة عادلة. (علام، ٢٠١٢: ٧٧) لهذا لا يجوز حرمان المتهم بجرائم الإرهاب من حقه في طعن أو استئناف الأحكام الصادرة ضده. حيث جاء في المادة ١٦ من قانون مكافحة الإرهاب السوداني لعام ٢٠٠١م. على أنه "يموز لكل شخص يصدر ضده حكم وفق أحكام هذا القانون أن يستأنف لمحكمة استئناف مكافحة الإرهاب".

بعد استخدام الدليل السري¹ في مجال مكافحة الإرهاب من صور نقض حقوق الإنسان، والدليل السري هو الذي لا يتم مواجهته بالتهم ولا يعرف عنه المتهم أي شيء. (شعبان، ٢٠٠٢: ٩٢) ولضمان حق الدفاع ومعرفة الأدلة الموجهة ضده، أن يكون قادراً على الأطلاع على أوراق الدعوى. حيث جاء في القانون التونسي الخاص بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال لعام ٢٠١٥م. في الفصل ٧٧ منه "لا يمكن أن تناول تدابير الحماية، في كل الحالات، من حق ذي الشبهة أو نائبه أو القائم بالحق الشخصي أو نائبه في الاطلاع على مضمون المحاضر وغيرها من أوراق

1. Secret Evidence

الملف". وجاء أيضاً في القانون التونسي لعام ٢٠١٥م. المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال ضرورة أن يكون اعتراض الاتصالات بناء على قرار كتائي ومعللاً بموافقة وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق ولمدة ٤ أشهراً قابلاً للتمديد لمرة واحدة بقرار معلن.

عالج القانون التونسي في الفصل ٤٥ من القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال لعام ٢٠١٥م. مسألة تجميد المكاسب الراجعة للمشتتبه به وحصرها بيد قاضي التحقيق، مع إلزامه برعاية الحد الأدنى لضوريات المعاش له ولأسرته. وجاء أيضاً في قانون مكافحة الإرهاب العماني رقم ٨ لعام ٢٠٠٧م. على ضرورة وجود دلائل كافية لمنع المتهم بالتصريف بأمواله ومن الممكن أن يشمل المنع أمواله التي ألت منه لزوجته وأولاده.

هناك اتجاه محمود سلكه المشعر الإماراتي في القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٧ لعام ٢٠١٤م. بشأن مكافحة الإرهاب نصت في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ بأنه "إذا توافرت في الشخص الخطورة الإرهابية، أودع في أحد مراكز المناصحة، بحكم من المحكمة وبناء على طلب من النيابة". هناك دراسة أيضاً قدمت في عام ٢٠٢١ بصورة كتاب للمجلس الأوروبي من قبل "إيمانويليا ييفي" لأجل فتح مجال أمكانية لعمل العدالة الترميمية بخصوص الجرائم الإرهابية والجرائم المبنية على التعصب^(١).

والشرع الإماراتي نص أيضاً في القانون ذاته. على إنشاء مراكز المناصحة وبعد هذا الاتجاه جديداً من نوعه في التشريعات العربية حيث جاء في المادة ٦٦ و٤٨ على إنشاء مراكز للمناصحة ووضع الحكم عليهم بجرائم الإرهاب بها.

وجاء في المادة ٨٨ من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله السعودي لعام ٢٠١٧م. على إنشاء مراكز متخصصة للتوعية التربوية للموقوفين والمحكومين. وجاء أيضاً في المادة ٨٩ تأكيداً على إنشاء دور الإصلاح والتأهيل للموقوفين والمحكمين بجرائم الإرهاب.

هناك اتجاه من قبل المشعر الأردني حيث أكد في المادة ٦ من قانون منع الإرهاب رقم ١٨ لسنة ٢٠١٤م. على معاقبة كل من يقوم بتقديم دعويٍّ كيدية أو معلومات غير صحيحة عن عمل إرهابي. ومثال الدعاوي الكيدية ذكر منها حسب مجلة العربي الجديد في تاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩ بأنّ شخصاً يدعى أبو عبد الله، وهو شاب في الـ٢٩ من العمر، هارب من مدعيته بسبب اتهامه بدعوى كيدية فإنه صرّ لهم بأنّ "الرحلة محفوفة بالمخاطر والمصاعب، كما أنّ التكيرّ مع الحياة الجديدة صعب للغاية"، ويقول "العربي الجديد"، إنّه "رحل قبل ٧ سنوات من منطقته بمحافظة ديالي (شمال شرقي بغداد) بسبب دعوى كيدية رفعها ضده مجهول اتهمه بتقديم الدعم والارتباط بتنظيم داعش". وأضاف: "لم أعرف تحديداً الشخص الذي أقام الدعوى ضدي، لكنّي حصرتّه داخل عائلة في مطقتنا، وهي لا تخرج من أحد أفرادها، فتلك العائلة ينتظرونهم مشاكل عائلية قديمة، وهم يتحينون الفرص للإيقاع بي أو بأبي، وإلاً فالمسطقة كلها تعلم أنني لا أنتهي لشيء

وكافر بالسلاح وحّمَّلته وأي فكر ديني متطرف، لكن تلك العائلة وجدت الفرصة سانحة للتخلص مني بمذهله الطريقة" وأشار إلى أنه "اليوم أعيش في محافظة بعيدة جداً عن محافظتي، ولا أحد يعرفني فيها، وأعمل سائق سيارة أجرة اشتريتها"، وتتابع: "أواجه صعوبة كبيرة في الحياة، أعيش غرباً مع زوجي وطفلي، والقضاء لا يحرك ساكناً لجسم قضيبي، رغم أنني وكملت حمامياً لذلك حتى أعود لأعيش حياتي كالأخرين". (سيف الدين، ٢٠١٩: alaraby.co.uk)
 ولابد من ذكر أمر مهم بأنه قد يؤدي الضعف المولود بأجهزة العدالة الجزائية من تفشي الفساد بأنواعه أحجهزته خصوصاً عند ظهور الأزمات والطوارئ والحروب، فيحاكم الآباء بجرائم الإرهاب ويفلت من العقاب من تلطخت أيديهم بها. وهذا يسبب شلل بأصول المحكمة العادلة وأصعدة أخرى.

٥. مؤيدات نقض مبادئ المحكمة العادلة بحق متهمي جرائم الإرهاب

القاعدة قانونية التي تفتقر لضمانات الإجراء غير مؤثرة. (حبيب زاده، ١٣٩١: ٤٢٠) في الحقيقة مدى احترام القوانين الداخلية لأحكام الاتفاقيات الدولية، تعد ضمانة من ضمانات احترام حقوق الإنسان. (الطروانه، مرجع سابق: ٢٤) ويتربّ على الإخلال بالقواعد الإجرائية الخاصة بضمان حقوق المتهم جزءاً للبطلان وإمكانية التظلم أو الطعن فيه ومطالبة التعويض. (بنان، ١٩٨٤: ٢١٣) هذا في حال نقض الضمانات المذكورة في القوانين الإجرائية. أما إن لم تراع هذه الضمانات هل يوجد مؤيد لرعاية هذه الحقوق؟

المشرع هو شخص اعتباري؛ فإذا افترضنا أن عدم رعاية أصول المحكمة العادلة في القوانين أو أثناء تنفيذها يشكل جرماً، في الحقيقة لا يمكن إسناد الجريمة للشخص الاعتباري باعتباره شخصاً مجازياً مبنياً على الافتراض ويفتقد للدعاومة الأساسية للمسؤولية الجزائية ألا وهي الإرادة. (بنجحية، ٢٠١٠: ١٤٠-١٣٣) إلا أن المشرع قد ينص على بعض المؤيدات التي تتربّ على عدم رعايتها. دولياً هناك مبدأ مستقر وهو عدم إمكانية مساءلة الدولة كشخص اعتباري جزائياً. لكن وبالتواري مع المادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أكد المقرر الأممي الخاص بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب على ضرورة توفير الحق الفعال في إعادة الحقوق ودور المحاكم في ضمان هذا الحق: "يجب أن تتوفر لكل شخص يعتقد أنه قد تم التعرض لحقوقه القدرة على التماس الإنصاف والتعويض، وأن يُتاح له هذا عن طريق تقديم شكوى أمام محكمة أو إلى هيئة ذات صلاحيات إشراف ورقابة، كلجان حقوق الإنسان أو أجهزة التفتيش أو المراكز القومية لحقوق الإنسان. الأحكام القانونية التعويضية والخاصة بالإنصاف، لابد أن تكون مؤطرة في أحكام عامة بما يكفي للتمكن من توفير سبل الإنصاف والتعويض الفعالة موجباً متطلبات كل قضية على حدة، بما في ذلك، على سبيل المثال، الإفراج من الاحتياز التعسفي، والتعويض والاستبعاد للأدلة المترنجة في خرق حقوق الإنسان."

(هيومن رايتش واتش، ٢٠١١: hrw.org)

من الناحية المدنية يقر بعض الدول مسؤولية الدولة بتعويض الأضرار اللاحقة بالأفراد جراء الأخطاء القضائية إلا أن هذه المسئولية يجب إثباتها طبقاً لقواعد القانون المدني. في الحقيقة لا يوجد قضاء موحد من أجل محاسبة كل من ينقض أساس المحاكمة العادلة بالنسبة لعامة الأفراد وخاصة متهمي الإرهاب. لكن هناك تجربة اتخذت من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تشكل ضمانة قوية وفردية من نوعها لمواطني الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠م. حيث أن هذه المحكمة أصدرت عدة أحكام من أجل ضمان حق متهمي جرائم الإرهاب بمحاكمة عادلة وضرورة رعايتها من قبل الدول المنضمة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. سنذكر ثلاث قضايا على سبيل المثال: قضية المصري ضد "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة" تاريخ ١٣/١٢/٢٠١٢م. المصري مواطن ألماني. استقل حافلة متوجهة إلى سكوي. على الحدود المقدونية نشأ شك حول صلاحية جواز سفره. واستجوبته السلطات المقدونية حول العلاقات المختلطة مع العديد من المنظمات والجماعات الإسلامية. تعرض للإهانة والتعديب أثناء اعتقاله وتم تسليمه قسرياً بدون رعاية إجراءات التسليم القانونية إلى الحكومة الأمريكية. رأت المحكمة الأوروبية عدت انتهاكات اتخذت بحق المتهم بجرائم الإرهاب ورأت فيه نقضها لعدة مواد قانونية في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

(HUDOC, 2012: hudoc.echr.coe.int)

القضية الأخرى، قضية سوكاناغ ضد الحكومة التركية تاريخ ٣١/٨/٢٠٢١م. سوكاناغ كان موظفاً وإمام مسجد أدانته المحكمة الجنائية التركية بجرائم نشر دعاية لصالح منظمة إرهابية وتم إدانته بناء على منشوراته في الفيسبروك، تم مشاركة المنشور من قبل أشخاص آخرين ولم تكتب من قبله شخصياً. اتخذت بحقه إجراءات قانونية بالسجن وغيره. رفضت المحكمة الدستورية طلب طعنه بالحكم الصادر ضده بناء على أسباب غير معقولة، مدعية أن تقديم الطلب خارج المهل القانونية (٣٠ يوماً). بعد دراسة القضية من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رأت نقضاً للمادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المرتبطة بالمحكمة العادلة والمادة ١٠ المرتبطة بحق التعبير. وخلصت المحكمة إلى أنه إدانة المدعى بتهمة نشر دعاية لصالح منظمة إرهابية من خلال نشر المحتويات المطعون فيها على حسابه في فيسبوك بأنها فشلت السلطات المحلية في إجراء عملية موازنة مناسبة، تمشياً مع المعايير المنصوص عليها في الاجتهد القاضي، بين حق تقديم الطلب في حرية التعبير والأهداف المشروعة المنشودة (حماية الأمن القومي وسلامة الأرضي ومنعها الفوضى والجريمة). وبالتالي، فإن الحكومة لم تثبت أن الأسباب التي استندت إليها ولم تكن مناسبة وكافية لأخذ التدابير في مجتمع ديمقراطي.

(HUDOC, 2021: hudoc.echr.coe.int)

قضية باش على الحكومة التركية ٣/٢٠٢٠م. تتلخص بأن السيد باش وزملائه كانوا قضاة ومدعى النيابة العامة

في تركية. اتهموا عقب محاولة الانقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦م. بانضمامهم إلى منظمة فتح الله التي تصنفها تركيا بالإرهابية. الحكومة التركية آنذاك كانت تعتبر زمان الانقلاب حالة الطوارئ واعتبرتها جرهاً مشهوداً ووسع صلاحياتها. على الرغم من أن باش كان في السلطة القضائية ويتمنع بالحصانة القضائية إلا أن الحكومة التركية اتخذت إجراءات بدون الالتفات للحصانة القضائية. رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نقضاً متخدناً من الحكومة لأن الاعتقال السابق للقاضي قبل المحاكمة بدون رعاية الحصانة القضائية هو توسيع غير منطقي لمفهوم الجرم المشهود وال Hutchinson لم تعط للحفاظ على منافع الشخص وإنما للحفاظ على استقلال المؤسسة. (HUDOC, 2020, hudoc.echr.coe.int)

بعد أن يبحث الاتجاه الموجود على الصعيد الأوروبي تبين لنا بأن المحكمة الأوروبية تضمن تعويضاً للمتهمين بجرائم الإرهاب والتي لم تراع بحقهم أصول المحاكمة العادلة. باعتبارها المحكمة الناظرة على رعاية الدول المنضمة لاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي من ضمنها هي أصول المحاكمة العادلة. أما القوانين الداخلية للدول فتسير وفقاً لما ي بيانه في بداية المطلب.

٦. النتائج والاقتراحات

بعد رعاية أصول المحاكمة العادلة بحق متهمي الإرهاب، الحد الأدنى الذي يجب أن تتضمنه التشريعات الجزائية الخاصة بمكافحتها، ولا يوجد تناقض بين رعاية أصول المحاكمة العادلة بحق متهمي الإرهاب ومكافحتها. إذ أن كل منها يكملان البعض ويؤديان إلى ترسیخ مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان ويشكلان الحجر الأساس لصدور القرارات والأحكام والمحاكمات العادلة بجميع مراحل الدعوى. ينبع ضرورة رعاية المحاكمة العادلة من افتراض البراءة إذ لا يجوز أن تحكم على الأفراد من بداية اتهامهم بأنهم فاعلون للجريمة لأن افتراض البراءة يقتضي بأن المتهمين أبرياء حتى صدور حكم بات في القضية ولا يقبل أي طريق من طريق الطعن. من جانب آخر رعاية أصول المحاكمة العادلة، تضمن للمتهم حقوق الدفاع وكيفية الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسه في حال اتهامه بجريمة من جرائم الإرهاب ويستطيع عن طريق توفير ضمانات المحاكمة العادلة أن يدحض لتهم الكيدية التي قد يتهم بها ويخميء أيضاً من تسلط أجهزة العدالة الجزائية وتعسفها بالسلطات الممنوح لها ويضمن التعامل معه بحسن نية.

ومن هنا يقتضي على المشرعين عند التصدي لظاهرة الإرهاب أن تلحظ الجوانب التالية في تشريعاتها. أولاً: على الصعيد التشريعي، يجب أن تتضمن التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب (الموضوعي والشكلي) كافة صور المحاكمة العادلة التي ذكرت في المقالة بحق متهميها مع تبيان المؤيدات (الجزائية، والمدنية، والتأديبية، والإدارية والإجرائية..) التي تترتب على مخالفتها باعتبارها ضمانة قوية للمتهمين الأبرياء من ضعاف النفوس ومن نقص أجهزة العدالة الجزائية ويجب

أن تتضمن القوانين على إنشاء جهة قضائية مستقلة تضمن للمتهم الذي نقض حق من حقوقه التقدم بشكوى للمطالبة بحقوقه. ثانياً : على الصعيد العملي (الجانب القضائي والإجرائي) أن تتضمن التشريعات المؤيدات (الجزائية، والمدنية، والتأديبية والإدارية...) التي تترتب على مخالفة أصول المحاكمة العادلة من قبل متصدci أجهزة العدالة الجزائية وإنشاء مراكز لنشر الثقافة والتوعية بينهم على التعامل معهم بحسن نية وضرورة رعاية أصول المحاكمة العادلة ويجب أيضاً إنشاء مراكز الإصلاح والتأهيل للمتهمين والمحكومين بجرائم الإرهاب لإعادة تأهيلهم وإصلاحهم. في النهاية ما يشاهد في الواقع العملي، انتشار ظاهرة الفساد في أجهزة العدالة الجزائية وخصوصاً في زمن الحرب، وضع الكثير من الأبراء خلف قضبان العدالة بتهم الإرهاب، ما ينبغي معالجة هذه الظاهرة لتتصدر أحکام لا يشونها العيب ولا النقصان.

المواضيع:

- (١) للمزيد: قاسم رائد (٢٠٠٨)، الإرهاب والتعصب عبر التاريخ: دراسة تحليلية تاريخية لظاهرة الإرهاب والتعصب في السلوك البشري والمجتمعات الإنسانية حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لبنان: دار المحة البيضاء.
- (٢) مثلاً القانون الجزائري الإيرياني يتبع الشريعة الإسلامية في أحکامه الموضوعية وعلى الرغم من النص على الحرابة، البغي والإفساد في الأرض ضمن نصوصه التشريعية إلا أن الباحثين يؤكدون على ضرورة سن تشريع خاص بجرائم الإرهاب لأن جرائم الإرهاب تختلف اختلافاً كبيراً عن المفاهيم الموجودة في الشعوب الإسلامية. للمزيد راجع:
- 3) -Aalipour, Hasan, (2010), Conceptual Relativity Of Terrorism According To Jurisprudence STRATEGIC STUDIES QUARTERLY WINTER 2010, Volume 13, Number 4 (50); Page(s) 119 To 151.
- 4) -Habibzadeh M.J, HakimiHas, (2007), The Necessity of Criminalisation of Terrorism In Iran's Criminal laws. Modarres human sciences. Summer2007, v11, n2 (Tome51), p47to71.
- (٥) لعدم إطالة البحث لن نتعرض لمفهوم الإرهاب وأنواعه للمزيد: عاري، محمود السيد، (٢٠٠٧)، الإرهاب: مفهومه - أنواعه - أسبابه - آثاره - أساليب المواجهة. القاهرة: الدار الثقافية للنشر. أيضاً : ناجي، إسراء فهمي (٢٠١٣)، مفهوم الإرهاب في الشريعة والقانون، مجلة العلوم القانونية والسياسية/عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى.
- (٦) للمزيد حول الجذور التاريخية للإرهاب ومفهوم الإرهاب وقيمه عن المفاهيم الأخرى (الجريمة المنظمة، الجريمة السياسية) مراجعة: عمراني، كمال الدين، (٢٠١٦)، السياسة المتهجدة ضد الجرائم الإرهابية (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الجنائي، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، كلية الحقوق.
- (٧) للمزيد والتوسيع لمفهوم المحاكمة العادلة: القاضي، محمد محمد مصباح، (٢٠٠٠)، حق الإنسان في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مصر: القاهرة، دار النهضة العربية.

- (٨) للتوسيع في ضمانات المحاكمة العادلة في كل مراحل المحاكمة الشرع الإسلامي مراجعة: عامر، عليش عنمان الحاج (٢٠١١)، ضمانات المحاكمة العادلة في الفقه الإسلامي والقانون: دراسة مقارنة. (أطروحة دكتوراه). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. راجع أيضاً الشواف، أحمد عبد الحسيني (٢٠١٧)، ضمانات المحاكمة العادلة في الشريعة الإسلامية "دراسة مقارنة"، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- (٩) (آلية الشريفة، ٢٠٠٧، الإسراء)، (آلية، ٢٠٣٠، البقرة)، (آلية١٣٥١ و٥١٠٥)، (النساء)، (٢٤، الحديد).
- (١٠) للتعرف على الدراسة التي قام بها يمكن الرجوع إلى الكتاب:
- 11) Emanuela Biffi, (2021), The potential of restorative justice in cases of violent extremism and terrorism, Luxembourg: Publications Office of the European Union.

المراجع:

باللغة العربية:

١. أبوالعينين، أحمد فتحي، (٢٠١٠)، حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية مرحلة ما قبل المحاكمة، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة المنصورة بمصر.
٢. بنعجيبة، محمد، (٢٠١٠)، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في القانون الجنائي، مجلة الملف، العدد ١٧، المغرب: الناشر يوسف وهابي.
٣. بنهان، رمسيس، (١٩٨٦)، الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلًا، مصر، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزى وشركاه.
٤. الجوهري، كمال عبدالواحد، (٢٠١٥)، ضوابط حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه والمحاكمة الجنائية العادلة وأوجه وأسباب الطعن في الأحكام الصادرة بالإدانة وفق أحكام القانون المصري والكونيقي وقضاء محكمي النقض والتمييز، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
٥. حسني، محمود نجيب، (٢٠١١)، شرح قانون الإجراءات الجنائية وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية، تتفق: الدكتورة فوزية عبد الستار، الطبعة ١١، القاهرة: دار النهضة العربية.
٦. سالم، نبيل مدحت، (١٩٩٠)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الرابعة، عين شمس القاهرة: دار الثقافة الجامعية.
٧. السامرائي، فاروق، (٢٠٠٢)، حقوق الإنسان في القرآن الكريم، بيروت: بحث منشور في مجموعة بحوث حقوق

- الإنسان في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
٨. سرور، أحمد فتحي، (٢٠٠٠)، *الحماية الدستورية للحقوق والحريات*، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق.
٩. سرور، أحمد فتحي، (٢٠١٦)، *الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الكتاب الأول*، القاهرة: دار النهضة العربية.
١٠. سرور، أحمد فتحي، (٢٠١٨)، *الجرائم الإرهابية في القانون المصري وفقاً للمعايير الدولية*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١١. شعبان، عبد الحسين، (٢٠٠٧)، *ثلاثية الثالثاء الدامي الإسلام والإرهاب الدولي/ الدين*، القانون، السياسة، الأردن: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.
١٢. الطراونة، محمد، (٢٠١٧)، *حقوق الإنسان بين النص والتطبيق*، الأردن: مركز عمان للدراسات وحقوق الإنسان، دار الخليج للنشر والتوزيع.
١٣. عثمان، آمال عبد الرحيم، (١٩٩١)، *شرح قانون الإجراءات الجنائية*، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤. عقيدة، محمد عبد الله العلا والدهشان، وفيق، (٢٠٠٥)، *التطبيقات العملية والصيغ القانونية للإجراءات الجنائية*، الناشر: موقع اسک زاد www.askzad.com.
١٥. علام، محمد يوسف، (٢٠١٢)، *مبدأ التقاضي على درجتين بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية* (دراسة تطبيقية مقارنة تشمل مصر وسلطنة عمان)، الطبعة الأولى، الناشر: المنهل.
٦. القاضي، محمد محمد مصباح، (٢٠٠٨)، *حق الإنسان في محاكمة عادلة* (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية.
١٧. الملاوي، أنيس حبيب السيد، (٢٠١٧)، *نطاق حق المتهم في الصمت خلال مراحل الدعوى الجنائية: دراسة مقارنة*، المجلد ٣٣، العدد ١ لجامعة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية.
١٨. منطاوي، محمد محمود، (٢٠١٥)، *الحماية الجنائية الدولية للمحتجزين من الامتهان والتعذيب*، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

باللغة الفارسية:

١٩. جنت مكان، حسين آقایی، (١٣٩٦)، *حقوق دادرسی عادلانه و منصفانه (دادگرانه)*؛ با تأکید بر قانون آین دادرسی کیفری ایران، چاپ اول تهران: انتشارات جنگل، جاودانه.
٢٠. حبیزله، محمد مجعفر، (١٣٩١)، *اندیشه‌های حقوقی (۳): (مجموعه مقالات عدالت کیفری)*، چاپ اول،

- تهران: انتشارات نگاه بینه.
٢١. صابر، محمود، (١٣٩٤)، آین دادرسی دیوان کیفری بین المللی، چاپ دوم، تهران: نشر دادگستر.
 ٢٢. فرجیها، محمد د و مقدّسی، محمد د باقر، (١٣٩٠)، رویکرد عوام‌گرایی کیفری به جرائم جنسی (مطالعه تطبیقی)، فصلنامه پژوهشی حقوق تطبیقی (مدرّس علوم انسانی)، دوره ۱۵، شماره ۲ (٧٢).
 ٢٣. کارگری، نوروز، (١٣٩١)، درون مایه‌های تروریسم، چاپ اول، تهران: نشر میزان.
 ٢٤. موسوی مجتبی، سید درید و حبیب‌زاده، محمد مجید‌جعفر، (١٣٩٩)، بررسی تحلیلی و تطبیقی مصونیت پارلمانی از منظر حقوق کیفری، چاپ اول، تهران: انتشارات دانشگاه تربیت مدرس.
 ٢٥. دلماض-مارتی، میری، ترجمه نجفی ابرند آبادی، علی حسین، (١٣٩٨)، نظام‌های بزرگ سیاست جنایی، چاپ چهارم، تهران: نشر میزان.
 ٢٦. موذن زادگان، حسنعلی؛ رضوی فرد، بهزاد؛ کوشکی، غلامحسن؛ هاشمی، حمید، (١٣٩٧)، تجدید حقوق متهمان جرائم تروریستی در تحقیقات پلیسی؛ (با نگاهی به اسناد بین المللی و نظام‌های حقوقی ایالات متحدة، آمریکا و جمهوری اسلامی ایران). مجله پژوهش‌های اطلاعاتی و جنایی: بچار ١٣٩٧، سال سیزدهم - شماره ١، صص ٣٩-٦٤.
 ٢٧. سلیمانی میمندی، نجمه؛ روح الامینی، محمود؛ امینی زاده، محمد، (١٣٩٩)، حقوق دفاعی متهم در جرائم امنیتی (تروریسم) در حقوق ایران و اسناد بین المللی، علوم سیاسی، علوم سیاسی، نشریه پژوهش ملل: اردیبهشت ١٣٩٩ - شماره ٣١-٥١، صص ٣١-٥١.
 ٢٨. کهندانی، محسن؛ رضوی فرد، بهزاد، (١٣٩٩)، تضمینهای حقوق شهروندی متهمان جرائم تروریستی در مرحله تحقیقات؛ مطالعه تطبیقی در حقوق ایران، انگلستان و مصر، نشریه دانشنامه‌های حقوقی - شماره ٧، صص ٥٧-١٨٧.
 ٢٩. زمانی، سیبلقاسم، (١٣٨٤)، جایگاه موازین بین المللی حقوق بشر در مبارزه با تروریسم، حقوق: نشریه پژوهش‌های حقوقی، شماره ٨، صص ٤١-٦٦.
 ٣٠. قدیری بحرام آبادی، رشید، (١٣٩٦)، تقابل حق و مصلحت (با تأکید بر جرائم تروریستی)، نشریه حقوقی دادگستری شماره ٩٨، صص ١٤٧-١٧٤.
 ٣١. عالی پور، حسن، (١٣٨٩)، نسبیت مفهومی تروریسم از نگاه فقه، فصلنامه مطالعات راهبردی، سال یازدهم، شماره چهارم، زمستان، شماره ٥٠، صص ١١٩-١٥١.

بِالْلُّغَةِ الإِنْجِلِيزِيَّةِ:

32. Catherine S. Namakula, (2014), Language and the Right to Fair Hearing in International Criminal Trials, Springer Publications.
33. Newheiser, A.-K., & DeMarco, T. C., (2018), Who Deserves Basic Rights? People Condone Violations of Procedural and Physical Rights in the Treatment of Terrorist Suspects, *Law and Human Behavior*, 42(1), 50–56, Abstract.
34. Stephanie A. Jirard, (2020), *Criminal Law and Procedure*, By SAGE Publications, Inc.
35. ODIHR (office for Democratic Institutions and Human rights), (2013), *Human Rights in Counter-Terrorism Investigations*, Published by the OSCE.
36. Albrecht, Hans Jorg et Kilchling Michael(2007). "Victims of terrorism policies: should victims of terrorism be treated differently?", Springer Science and Business Media B.V.
37. Lazarus, Liora; and Benjamin Gool, (2007) "Security and Human Rights: The Search for a Language of Reconciliation", in: Lazarus, Liora; and Benjamin Goold (eds), *Security and Human Rights*, Oxford, Hart Publishing.
38. STEFAN SOTTIAUX (2008). *Terrorism and the Limitation of Rights The ECHR and the US Constitution*. Hart Publishing.

المَوْاقِعُ الْإِلْكْتُرُونِيَّةُ:

39. *Ohchr (2020), <Iraq: UN report on ISIL trial recognizes efforts and raises concerns> OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/01/iraq-un-report-isil-trials-recognizes-efforts-and-raises-concerns.*
40. *Ohchr (٢٠١٩)، «ضمان الحق في محاكمة عادلة للمتهمين بالإرهاب» (بدون تاريخ) https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Press/WebStories/Right_to_Fair_trial_AR.doc*
٤١. محمد، علاء، (٢٠١٩)، «الدعاوي الكيدية» وسيلة ابتزاز أخرى تلقى بالأبراء على أبواب المحاكم»، مجلس القضاء الأعلى بالعراق: <https://www.hjc.iq/view.5432/>
٤٢. الأمم المتحدة، (٢٠٠٦)، «استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب»، الأمم المتحدة مكتب مكافحة الإرهاب-. <https://www.un.org/counterterrorism/ar/un-global-counter-terrorism-strategy>
٤٣. سيف الدين، أكثم، (٢٠١٩)، «الدعاوي الكيدية» تدفعآلاف العراقيين إلى التخفي خارج مدنهم»، العربي الجديد، / (<https://www.alaraby.co.uk>)
٤٤. هيومن رايتش واتش، (٢٠١١)، «مشروع النظام الجزايري لجرائم الإرهاب، إنتكاسة حقوق الإنسان»:

<https://www.hrw.org/ar/news/2011/08/02/243612>

45. HUDOC(2012), CASE OF EL-MASRI v. THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA», European Court of Human Rights: <https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-115621> .
46. HUDOC(2021), «AFFAIRE ÜÇDAĞ c. TURQUIE», European Court of Human Rights: <https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-211581>

References

- [1] Aboul -Enein, A., (2010). ‘Human Rights in Criminal Procedures Pre-Trial Stage’, Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the PhD Degree in Law, Faculty of Law, Mansoura University.
- [2] Benajiba, M., (2010). ‘The Criminal Responsibility of the Legal Person in Criminal Law’, *Al-Malaf Journal*, No. 17, Morocco: Publisher Youssef Wahbi.
- [3] Behnam, R., (1986). *Criminal Procedures; Rooting and Analysis*, Egypt: Alexandria: The Knowledge Foundation in Alexandria, Galal Hazzi and Co.
- [4] Al-Gawhary, K., (2015). *Controls of Criminal Judge’s Freedom to Form His Conviction, Fair Criminal Trial, And the Aspects and Reasons for Challenging Convictions Issued in Accordance with the Provisions of Egyptian and Kuwaiti Laws and the Judiciary of the Appeal Court & High Court*, 1st Ed., Cairo: The National Center for Legal Publications.
- [5] Hosni, M., (2011). *Explanation of the Criminal Procedure Code According to the Latest Legislative Amendments*, Revised by: Dr. Fawzia Abdel Sattar, 11th Ed., Cairo: Dar Al-Nahdha Al-Arabiya.
- [6] Salem, N., (1990). *Explanation of the Code of Criminal Procedure*, 4th ed., Ain Shams, Cairo: Dar Al-Thaqafa Al-Jumeiah.
- [7] Al-Samarrai, F., (2002). *Human Rights in the Qur'an Al-Karim*, Beirut: Research Published in the Human Rights Research Group in Arab Thought, Center for Arab Unity Studies.
- [8] Sorour, A., (2000). *Constitutional Protection of Rights and Freedoms*, 2nd Ed., Cairo: Dar Al-Shorouk.
- [9] (2016). *Mediator in the Code of Criminal Procedure*, First Book, Cairo: Dar Al-Nahdha Al-Arabiya.
- [10]..... (2018). *Terrorist crimes in Egyptian law according to international standards*, Cairo: The Egyptian General Book Organization.
- [11] Sha'ban, A., (2007). *The Bloody Tuesday Trilogy: Islam and International Terrorism/Religion, Law, Politics*, Jordan: Dar Ward Jordan for Publishing and Distribution.

- [12] Al-Tarawneh, M., (2017). *Human Rights between Text and Application*, Jordan: Amman Center for Studies and Human Rights, Gulf House for Publishing and Distribution.
- [13] Othman, A., (1991). *Explanation of the Code of Criminal Procedure*, General Egyptian Book Organization.
- [14] Abu-Alula Eaqida, M. & Al-Dahshan, W. (2005). *Practical Applications and Legal Forms of Criminal Procedures*, Publisher: Askzad website www.askzad.com
- [15] Allam, M., (2012). The Principle of Litigation on Two Levels between Positive Laws and Islamic Law (a Comparative Applied Study Includes Egypt and the Sultanate of Oman), 1st ed., Publisher: Al-Manhal.
- [16] Alqadhi, M., (2008). *The Human Right to a Fair Trial* (a Comparative Study), 2nd ed., Cairo: Dar Al-Nahdha Al-Arabiya.
- [17] Al-Mahlawi, A., (2017). ‘The Scope of the Accused’s Right to Silence During the Stages of the Criminal Case: A Comparative Study’, Yearbook of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria, Volume 33, Number 1.
- [18] Montawy, M., (2015). *International Criminal Protection of Detainees from Abuse and Torture*, First Edition, Cairo: The National Center for Legal Publications.
- [19] Jannat Makan, H., (2017). *The Law of Fair and Just Trial (Impartiality); Emphasizing the Law of Iranian Criminal Procedure*, 1st Ed., Tehran: Jangal Publications, Javdaneh.
- [20] Habibzadeh, M.J., (2012). *Legal Thoughts (3): (Collection of Articles on Criminal Justice)*, 1st Ed., Tehran: Negah-e- Bayyeneh Publications.
- [21] Saber, M., (2015). *Procedure of the International Criminal Court*, 2nd Ed., Tehran: Dadgostar Publishing.
- [22] Farajiha, M. & Moghaddasi, M., (2011). “The Approach of Criminal Populism to Sexual Offences (Comparative Study), *Quarterly Journal of Comparative Law Researches*, Vol. 15, No. 2 (72).
- [23] Kargari, N. (2012). *Themes of Terrorism*, 1st ed., Tehran: Mizan Publishing.
- [24] Mousavi Mojtaba, S. & Habibzadeh, M.J., (2021). *Analytical and Comparative Studying the Parliamentary Immunity from the Perspective of Criminal Law*, 1st Ed., Tehran: Tarbiat Modares University Press.
- [25] Delmas-Marty, M. Translated by: Najafi Abrandabadi, A., (2020). *The Great Systems of Criminal Policy*, 4th Ed., Tehran: Mizan Publishing.
- [26] Muezzin Zadegan H. A & Razavi Fard, B., & Kushki G., & Hashemi H., (2018). *Limiting the rights of those accused of terrorist crimes in police investigations (with a view to international documents and the legal systems of the United*

- States of America and the Islamic Republic of Iran).journal: Criminal Intelligence Research, Vol. 13, No.1 (49).*
- [27] kohandani, M., & Razavifard, B., (2020). 'Guarantees of terrorism crimes accused's citizenship rights in investigation process: a comparative study on Iranian, English and Egyptian legal system'. *Legal Encyclopedia*, Vol. 3 No. 7 (7).
- [28] Meymandi, N., & Rouholamini, M., & Aminizadeh, M., (2020). 'Defendant's Rights in Security Crimes (Terrorism) in Iranian Law and International Documents'. *International Journal of Nations Research. International Journal of Nations Research*, Volume, 5 Issue, 52.
- [29] Zamani, S., (2005). 'International Standards of Human Rights and Fight against Terrorism'. *Journal of Legal Research and Study Institute of Law*, Volume 4, Issue 8 March.
- [30] Bahram Abadi, F., (2017). 'Confrontation of Right and Expediency (with an Emphasis on Terrorist Offences)'. *The Judiciary Law Journal*. Volume 81, Issue 98 - Serial No. 98.
- [31] Alipour, H., (2011). 'Conceptual Relativity of Terrorism According to Jurisprudence'. *Strategic Studies Quarterly*, 13(50)
- [32] Catherine S. Namakula, (2014). Language and the Right to Fair Hearing in International Criminal Trials, Springer Publications.
- [33] Newheiser, A. K., & DeMarco, T. C., (2018). Who Deserves Basic Rights? People Condone Violations of Procedural and Physical Rights in the Treatment of Terrorist Suspects, *Law and Human Behavior*, 42(1), 50–56, Abstract.
- [34] Stephanie A. Jirard, (2020). *Criminal Law and Procedure*, SAGE Publications, Inc.
- [35] ODIHR (office for Democratic Institutions and Human rights), (2013). *Human Rights in Counter-Terrorism Investigations*, Published by the OSCE.
- [36] Albrecht, Hans Jorg et Kilchling Michael(2007). "Victims of terrorism policies: should victims of terrorism be treated differently?", *Springer Science and Business Media B.V.*
- [37] Lazarus, Liora; and Benjamin Gool, (2007). "Security and Human Rights: The Search for a Language of Reconciliation", in: Lazarus, Liora; and Benjamin Goold (eds), *Security and Human Rights*, Oxford, Hart Publishing.
- [38] STEFAN SOTTIAUX (2008). Terrorism and the Limitation of Rights the ECHR and the US Constitution. Hart Publishing.
- [39] Ohchr (2020). <Iraq: UN report on ISIL trial recognizes efforts and raises concerns> OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/01/iraq-un-report-isil-trials-recognizes-efforts-and-raises-concerns>.

- [40] HUDOC (2012). CASE OF EL-MASRI v. THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA», European Court of Human Rights: <https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-115621> .
- [41] HUDOC (2021). «AFFAIRE ÜÇDAĞ c. TURQUIE», European Court of Human Rights: <https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-211581>

The Rights of the Terrorism Accused in the Light of Fair Trial Principles: A Comparative Study

Seyed Doraid Mousavi Mojab¹, Majed Jabban^{2*}

1. Assistant Professor, Department of Criminal Law and Criminology, Faculty of Law, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran
2. PhD Student, Criminal Law and Criminology, Faculty of Law, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran.

Abstract

Punishing and prosecuting the offenders of terrorist crimes is the right and duty of every country to ensure the peace and stability in society, and to guarantee the right of the state to punish anyone who violates the system and the public stability. However on the one hand, this right is restricted by the principles of fair trial in order to adopt fair procedures towards the accused of terrorist crimes and meantime, guaranteeing the dignity of these accused, protect them from fraudulent lawsuits and retaliatory complaints; on the other hand, to guaranteeing the rule of law, the criminal procedure and human rights. Despite the importance of upholding the principles of fair trial for the terror accused and the guarantees emphasized by the International Covenants on the need to observe the principles of a fair trial for them and the emergence of a new trend in the observance of these principles, in recent periods, in the domestic legislative system of many countries, there is lack or insufficiency of fair trial for the defendants of terrorist crimes. This problem has led to unimaginable violations. From this perspective, the present study emphasizes descriptive, analytical and comparative methods to explain the theoretical and legal foundations of the issue based on the need for fair trial of those accused of terrorist crimes, various manifestations of fair trial and ways to guarantee them, lest the innocent be convicted and the real criminal escape punishment. The findings of the study confirm the right of the government to try those accused but in line with the principles of fair trial and the need to legislate and observe the mentioned principles in the laws. This right, which is based on theoretical and legal principles at both domestic and international levels, considers it necessary to observe the principles of fair trial and considers the provision of legal, criminal and disciplinary measures if necessary in case of violating these principles and ensures the possibility of referring to the Judiciary for Innocent defendants.

Keywords: Terrorism; Fair Trial; Terrorist Defendants; Principle of Criminal Procedure; Human Rights.

*Email: majed20101993m@gmail.com (Corresponding Author)

حقوق متهمان جرائم تروریستی در پرتو اصول دادرسی عادلانه؛ مطالعه تطبیقی

سید درید موسوی مجتبی^۱ و ماجد جبار^{۲*}

۱. استادیار گروه حقوق کیفری و جرم‌شناسی، دانشکده حقوق، دانشگاه تربیت مدرس، تهران، ایران

۲. دانشجوی دکتری حقوق کیفری و جرم‌شناسی، دانشکده حقوق، دانشگاه تربیت مدرس، تهران، ایران

چکیده

مجازات و تعقیب مرتكبان جرایم تروریستی حق و وظیفه هر کشوری است تا صلح و ثبات در جامعه تأمین شود و حق دولت برای مجازات هر فردی که نظام و ثبات عمومی آن را نقض کند، تضمین گردد. با این وجود، حق یاد شده به واسطه اصول دادرسی عادلانه محدود شده است تا از یک سو، رویه‌های عادلانه نسبت به متهمان جرایم تروریستی اتخاذ شود و ضمن تضمین حیثیت این متهمان، از آنها در برابر دعاوی فریبکارانه و شکایت‌های تلافی جویانه حمایت شود؛ از سوی دیگر، اصل حاکمیت قانون، قانونمندی دادرسی کیفری و حقوق بشر تضمین شود. به رغم اهمیت پاسداشت اصول دادرسی عادلانه در حق متهمان جرایم تروریستی و تضمینات مورد تأکید توسط میثاق‌های بین‌المللی مبنی بر لزوم رعایت اصول دادرسی عادلانه در حق متهمان یاد شده و ظهور روند نوین در زمینه رعایت این اصول، در دوره‌های اخیر در نظام قانونگذاری داخلی بسیاری از کشورها، نبود یا کمیود اصول محکمه عادلانه در حق متهمان جرایم تروریستی در مقابله با تروریسم، مشاهده می‌شود. این مشکل، تخلفات غیرقابل تصوری را موجب شده است. از این منظر، پژوهش حاضر به روش توصیفی، تحلیلی و تطبیقی به تبیین مبانی نظری و حقوقی موضوع مبنی بر ضرورت محکمه عادلانه متهمان جرایم تروریستی، جلوه‌های مختلف دادرسی عادلانه و طرق تضمین آنها تاکید دارد؛ تا مباداً متهم بی گناهی محکوم شود و مجرم واقعی از مجازات بگریزد. یافته‌های پژوهش، حق دولت در محکمه متهمان جرایم تروریستی ضمن رعایت اصول دادرسی عادلانه نسبت به آنها و ضرورت قانونگذاری و رعایت اصول یاد شده در قوانین را مورد تأیید قرار می‌دهد. این حق که بر مبانی نظری و حقوقی در دو سطح داخلی و بین‌المللی استوار است، رعایت اصول دادرسی عادلانه را ضروری می‌داند و وضع ضمانت اجراء‌های حقوقی، کیفری و انتظامی را در فرض نقض این اصول لازم می‌انگارد و برای متهمان بی گناه،

* نویسنده مسئول:

Email: majed20101993m@gmail.com

امکان رجوع به نظام قضایی در جهت تضمین حقوق ایشان در صورت نقض چنین اصولی را تضمین می کند.

واژگان کلیدی: تروریسم، دادرسی عادلانه، متهمان جرایم تروریستی، اصل قانونمندی دادرسی کیفری، حقوق بشر.